

مجلس تنازع الإختصاص

القضية عدد : 80

تاريخ الجلسة : 03 جوان 2003

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عـ87630ـد المرفوعة أمام محكمة الإستئناف بتونس من المكلف العام بتراعات الدولة في حق مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية ضد :

أولاً : عبد المؤمن بن حامد بن بلقاسم الذهبي ينوبه الأستاذان محمد علي عبيد الكائن مكتبه بعدد 19 بنهج مرسيلىا - تونس وعبد الحميد عمارة الكائن مكتبه بعدد 152 شارع قرطاج عين زغوان - تونس .

وثانيا : كريم العوادي القاطن بمقر مؤسسة الإذاعة والتلفزة بتونس .

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر عن محكمة الإستئناف بتونس في 19 أفريل 2002 والقاضي بإرجاء النظر في الأصل وإحالة القضية على مجلس التنازع للبت في مسألة الإختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 12 ماي 2003 والمتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حماد عضوا مقررا لتهيئة القضية .

وبعد الإطلاع على تقرير هذا الأخير المؤرخ في 27 ماي 2003 والذي ضمنه ملحوظاته بشأنها .

وبعد الإطلاع على القانون الأساس عـ38ـد لسنة 1996 المؤرخ في 9 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس تنازع الإختصاص المنقح بالقانون الأساسي عـ10ـد لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003 .

وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف .

وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

من الوجهة الإجرائية :

حيث كانت الإحالة الصادرة عن محكمة الإستئناف بتونس مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل 7 من القانون الأساسي عـ38ـد لسنة 1996 المشار إليه آنفا وتعيّن لذلك قبولها من هذه الناحية .

من الوجهة الواقعية :

حيث تفيد وقائع القضية كما يتبين من وثائق الملف أنّ المدعو عبد المؤمن بن حامد بن بلقاسم الذهبي التقى بحكم الصدفة في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 1997 في إحدى شوارع العاصمة بالفريق التلفزيوني المتجول والتابع لبرنامج في " زاوية أخرى " الذي تنتجه القناة 21 التابعة لمؤسسة الإذاعة والتلفزة والذي ينشطه المدعو كريم العوادي فشارك بإلقاء طرفة توجت عند بث البرنامج بكونها أحسن طرفة فاز على إثرها بسيارة وقد إعترف مدير القناة بالواقعة حسب تصريحاته لإحدى الجرائد بتاريخ 1 نوفمبر 1997 وقد إستدعى منشط الحصة الفائز لمقر الإذاعة والتلفزة وطلب منه مدّه بنسخة من بطاقة تعريفه الوطنية لتسليمه الجائزة يوم 16 أكتوبر 1997 ولما حضر في اليوم والساعة المحددين راوغه المنشط وأظهر له بأسلوب مازح أنّه لا وجود لسيارة وأنّ الأمر لا يعدو أن يكون سوى فذلكة ودعاه لقبول الأمر الواقع وساومه إذ عرض عليه مبلغا ماليا قدر بـ 600,000 د كتعويض عمّا بذله من مصاريف لتحسين هندامه وشراء ذبيحة

ولإعداد المشروبات والمرطبات للإحتفال بالفوز على السيارة وقد حصلت له نتيجة لذلك صدمة عنيفة زعزعت كيانه وكادت تقضي على أعصابه حسب ما لاحظته طبيبه المباشر المختص في الطب العقلي والنفسي الذي أمده بمجموعة من الأدوية البالغة الخطورة فرفع دعوى أمام المحكمة الابتدائية بتونس طالبا الإذن تحضريا بعرضه على الفحص الطبي لتحديد نسبة السقوط الحاصل له وتحرير الطلبات المدنية والحكم على ضوئها مع بقية المصاريف وثمان السيارة الموعود بها وإلزام المطلوبين (مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية والمدعو كريم العوادي) بأن يؤديا له بالتضامن كل المبالغ المحكوم ^{الطلب} ~~بها~~ مع ألف دينار أجور محاماة فقضت المحكمة الابتدائية بتونس في 7 ماي 1998 تحت عدد 3185- " بإلزام المطلوبة الأولى في شخص ممثلها القانوني بالتضامن مع المطلوب الثاني بأن يؤديه للمدعي المبالغ التالية :

- 1 - عشرة آلاف دينار (10.000,000 د) ثمن السيارة من نوع بيجو 106 .
- 2 - سبع آلاف وخمسمائة دينار (7500,000 د) تعويضا عن ضرر الأعصاب .
- 3 - خمسمائة دينار (500,000 د) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة .
- 4 - خمسين دينار (50,000 د) أجرة الإختبار الطبي وحمل المصاريف القانونية عليهما .

فاستأنف المكلف العام بتراعات الدولة في حق مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية هذا الحكم أمام محكمة الإستئناف بتونس التي أصدرت حكمها تحت عدد 57311- بتاريخ 5 مارس 1999 القاضي " بقبول الإستئناف شكلا وفي الأصل بنقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد ببطلان عريضة الدعوى " لخرقها لأحكام الفصل 8 من القانون عدد 13- لسنة 1988 المؤرخ في 7 مارس 1988. والفصل 70 من م م م ت .

فرفع المدعو عبد المؤمن بن حامد بن بلقاسم الذهبي من جديد قضية أمام المحكمة الابتدائية بتونس رسّمت تحت عدد 17611- طالبا إلزام المطلوبين متضامنين بأداء :

- 1 - عشرة آلاف دينار ثمن سيارة بيجو 106 .
- 2 - سبعة آلاف وخمسمائة دينار تعويضا عن الضرر في الأعصاب إعتماذا على الإختبار الطبي المأذون به من طرف محكمة الأصل .

- 3 - مصروف الإختبار الطبي وقدره خمسون دينار .
4 - ألفي دينار كغرامة ممانلة والإذن بالنفاذ العاجر وحمل المصاريف القانونية على المطلوبين مع ألفي دينار لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة .

فأصدرت المحكمة الإبتدائية حكمها بتاريخ 8 فيفري 2001 القاضي بإلزام المدعى عليهما مؤسسة الإذاعة والتلفزة وكريم العوادي بالتضامن بأداء مبلغ :

- 1 - عشرة آلاف دينار ثمن سيارة نوع بيجو 106 .
- 2 - سبعة آلاف وخمسمائة دينار تعويضا عن ضرر الأعصاب الذي نال المدعي .
- 3 - مبلغ خمسين دينار أجرة إختبار ، وحمل المصاريف القانونية على المدعي عليهما مناصفة ورفض الدعوى فيما زاد على ذلك .

وحيث إستأنف المكلف العام بتراعات الدولة في حق مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية هذا الحكم بمقتضى مطلب رسم بمحكمة الإستئناف بتونس بتاريخ 24 نوفمبر 2001 تحت عدد 87630-د .

وحيث أثار المكلف العام في حق مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية ضمن مذكرة مستقلة عرضها على بقية أطراف النزاع في 29 جانفي 2002 عدم إختصاص المحاكم العدلية للنظر في هذا النزاع لتعلقه بالمادة الإدارية عملا بأحكام الفصل 17 (جديد) من قانون المحكمة الإدارية طالبا على هذا الأساس إحالة القضية على مجلس النزاع للبت في مسألة الإختصاص عملا بأحكام الفصل 7 من القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 .

وحيث أصدرت محكمة الإستئناف القرار الوقي المضمن نصّه بالطالع .

من الوجهة القانونية :

حيث دفع المكلف العام بتراعات الدولة في حق مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية بعدم إختصاص المحاكم العدلية بالنظر في النزاع باعتباره يتعلق بالمادة الإدارية التي تعود إلى إختصاص

المحكمة الإدارية لما لها من ولاية عامة وشاملة للنظر في جميع دعاوى مسؤولية الإدارة ما عدى ما خرج عليها بنص خاص وذلك عملاً بأحكام الفصل الأول من القانون الأساسي عـ38ـ لسنة 1996 والفصل 17 (جديد) من القانون عـ40ـ لسنة 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية

الذي نصّ على أنّ الدعاوى الرامية إلى جعل الإدارة مدينة من أجل أعمالها الإدارية غير الشرعية ترجع بالنظر ابتدائياً إلى الدوائر الابتدائية لدى المحكمة الإدارية .

وحيث طلب المكلف العام بتراعات الدولة على هذا الأساس نقض الحكم الابتدائي المستأنف والقضاء من جديد برفض الدعوى لعدم الإختصاص الحكمي .

وحيث برز من وثائق الملف أنّ النزاع المائل يتعلّق بمطالبة مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية والمدعو كريم العوادي المنشط بما بأن يؤديا بالتضامن مبالغ مالية نتيجة الضرر الذي لحق المدعو عبد المؤمن بن حامد بن بلقاسم الذهبي لعدم إنجاز الوعد الذي إلّتم به منشط الحصة التلفزيونية والمتمثل في منح سيارة بيجو 106 للفائز بأحسن طرفة تقدم خلال برنامج " في زاوية أخرى " .

وحيث أنّ تصرف منشط الحصة التلفزيونية لا يندرج ضمن الأعمال التي تقوم بها مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية متلبسة بامتيازات السلطة العامة لغاية تحقيق منفعة عامة بل أنّ هذا التصرف هو عمل عادي من فئة الأعمال التي يمارسها سائر الأفراد والتي تدخل تحت طائلة أحكام الفصل 1 من مجلة الإلتزامات والعقود المتعلقة بتعمير الذمة المترتبة على الإلتفاقات وغيرها من التصريحات الإختيارية وعن شبه العقود والجنح وشبهها والتي تسوسها كذلك أحكام الفصول 18 وما بعده الواردة ضمن الفرع الأول المتعلّق بالرضاء الصادر من طرف واحد من القسم الثاني الخاص بالتصريح بالرضاء من نفس المجلة .

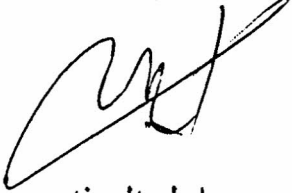
وحيث أنّه طالما ثبت أنّ النزاع لا يكتسي صبغة إدارية فإنّ الإختصاص بالنظر فيه معقود لجهاز القضاء العدلي .

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من إختصاص جهاز القضاء العدلي .

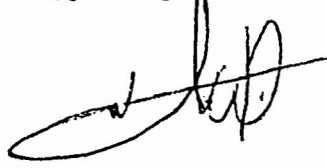
وصدر هذا القرار بحجرة الشوري يوم الثلاثاء 3 جوان 2003 عن مجلس تنازع الإختصاص المترکّب من رئيسه السيد المبروك بن موسى الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب وعضوية السادة محمد رؤوف المراكشي وبلقاسم اليراح ومنير الصريدي ومحمد القلبي ومحمد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله بحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي .

كاتب الجلسة



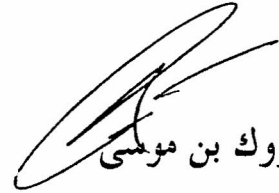
جلول العرفاوي

العضو المقرر



محمد فوزي بن حمّاد

الرئيس



المبروك بن موسى